الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

United Nations
Economic and Social Commission
for Western Asia

Nations Unies
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اجتماع تعريفي إقليمي

ادخال الرؤى السلوكية في عملية صنع السياسات في المنطقة العربية

9 أكتوبر/تشرين الأول 2023

خلفية

يُمثل دمج العلوم السلوكية في مجال السياسة العامة نهجاً تحويلياً يستند إلى مزيج من مجالات المعرفة مثل علم النفس والعلوم المعرفية والعلوم الاجتماعية. ويهدف هذا النهج إلى فهم سلوكيات الأفراد حين اتخاذ قراراتهم، وذلك من خلال التجارب والاختبارات، ويسعى أيضاً إلى تحدي المفاهيم التقليدية للسلوك العقلاني للأفراد والشركات. ويُقدم هذا النهج رؤى مفيدة لصانعي السياسات حول السلوكيات الفعلية التي تؤثر في النتائج الاقتصادية.

وبذلك يتميز هذا النهج بأنه يلغي المفهوم التقليدي للسلوك الاقتصادي العقلاني ويُركز على فهم كيفية اتخاذ القرارات من قبل الأفراد وتأثيرها، مع الاعتراف بأن السلوك البشري يتأثر بالتحيزات المعرفية والعوامل الاجتماعية. وهذا يمكن صانعي السياسات من تصميم سياسات تتناسب مع الواقع السلوكي البشري، مما يؤدي إلى تحسين النتائج النهائية.

وبناء على هذه الخلفية، تعمل الإسكوا حالياً على تعزيز عملية صنع السياسات في المنطقة العربية من خلال تقديم برنامج الرؤى السلوكية. تشمل المساعدة الفنية التي تقدمها الإسكوا تطوير القدرات وبناء الأدوات وتقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات والعمليات في سبيل عمليات صنع سياسات متماسكة وشفافة من أجل تنفيذ أكثر كفاءة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي وهدف التنمية المستدامة. 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية. ومن بين جهود الاسكوا المبذولة تطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية لاستخدام الرؤى السلوكية في تخطيط التنمية الوطنية.

وحيث أن فهم السلوك البشري ودراسته بات يشهد اهتماماً متزايداً نظراً لقدرته على المساهمة بشكل كبير في تحسين تصميم السياسات وتنفيذها بشكل فعال، عقدت الإسكوا اجتماعاً تعريفياً حول إدخال ودمج الرؤى السلوكية في صنع السياسات العامة. وقدم الاجتماع للحاضرين لمحة عامة عن العلوم السلوكية ورؤيتها في مختلف القطاعات ومجالات السياسات، مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي والوطني.

عُقد الاجتماع افتراضيًا في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2023 تحت عنوان " اجتماع تعريفي إقليمي ادخال الرؤى السلوكية في عملية صنع السياسات في المنطقة العربية". وقد حضر الاجتماع العديد من الخبراء ومسؤولين حكوميين من وزارات التخطيط والاقتصاد بالإضافة إلى رؤساء هيئات التخطيط في وزارات الدول الأعضاء في الإسكوا.

اهداف الاجتماع

الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع التعريفي هي:

- تقديم الرؤى السلوكية وتسليط الضوء على أهميتها في إثراء السياسة العامة المبتكرة والقائمة على الأدلة.
- نشر المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات من خلال عرض دراسات الحالة من داخل المنطقة العربية وخارجها، في تخطيط التنمية الوطنية، فضلا عن مجالات السياسة الأخرى.
- النقاش مع المسؤولين الحكوميين الاستعداد المؤسسي والفرص والتحديات لاستخدام الرؤى السلوكية في صنع السياسات.

- مناقشة احتياجات الدول الأعضاء ومجالات التحسين التي يمكن أن تعززها الرؤى السلوكية.
- مناقشة دور البيانات والرقمنة في دعم التدخلات السلوكية.

الترحيب والكلمات الافتتاحية

انطلق الاجتماع بكلمة ترحيبية أطلقها السيد محمد المختار محمد الحسن، رئيس مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، في الإسكوا. وقد شدد في كلمته على أهمية التوجه نحو ادخال الرؤى السلوكية في عملية صنع السياسات لما يمكن لهذا التقدم أن يتيح من فرص حقيقية لتحسين أداء الحكومات وتحقيق الأهداف التنموية بشكل أفضل. كما أشار السيد الحسن الى أنه يطمح في نهاية الاجتماع الى التوصل لخارطة طريق، ترسم مساراً واضحاً يستند الى توصيات قابلة للتنفيذ، وذلك بهدف تعزيز دور الرؤى السلوكية في صياغة السياسات العامة في المنطقة العربية.

الجلسة الأولى: الرؤى السلوكية وصنع السياسات العامة

ومن ثم أعلن السيد الحسن افتتاح الجلسة الأُولى "الرؤى السلوكية وصنع السياسات العامة" وأعطى الكلام الى السيد عمر تاج، أستاذ مشارك في العلوم السلوكية، مؤسس Nudgeathon، كلية وارويك للأعمال. وقد أجاب السيد تاج على السؤال الموجه إليه وهو توضيح النظريات الأساسية والمنهجيات العملية المستخدمة عند تسخير الرؤى السلوكية لتعزيز وإرشاد عمليات صنع القرار.

شدد السيد تاج على دور الرؤى السلوكية في السياسة عامة، إذ تلعب دوراً محورياً من خلال تسريع تأثير السياسات والبرامج التي يُطلقها المسؤولون، كما أنها أيضاً تُسهم في تحسين دقة القرارات التي يتخذها صناع السياسات. وبذلك، اعتبر أن هذا النهج يُركز على الناس ويحاول فهم خلفية السلوكيات وبالتالي تصميم المنتجات والخدمات المناسبة والتي باستطاعتها توجيههم الى اتخاذ القرار الأنسب لهم. وأشار الى أن العديد من صناع السياسات يفترضون أنهم يعرفون كيف سيتصرف العملاء وأن الناس يعرفون ما يريدون أو ما هو المناسب لهم وأنهم سوف يقومون بحسبة التكلفة مقابل المنفعة ويتخذون القرار الأكثر عقلانية، إلا أن هذا غير صحيح. وقد أعطى مثلاً على ذلك مقدار الأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة على الأبحاث المتعلقة بفيروس كورونا وتطوير الأدوية وشرائها. وقد بلغت قيمتها حوالي 30 مليار دولار. وبالرغم من ذلك، حتى الآن،فإن ما نسبته 30% من السكان لم يأخذوا اللقاح. إنها مسألة سلوكية، والنقطة المهمة هنا هي ضرورة بناء سياسات دون نسيان أنه يتعين علينا أيضًا دفع المستهلكين إلى اتخاذ الإجراء المناسب.وقد أعطى السيد تاج أمثلة أُخرى حول إنفاق الحكومات من دون الحصول على النتائج المرجوة إلا من خلال إدخال الرؤى السلوكية التى استطاعت أن تلعب دوراً فاعلاً في تغيير استجابة المواطنين. واختتم السيد تاج مداخلته بالتأكيد على أن العلوم السلوكية بمثابة مكمل وليس بديلاً، مما يعزز الجهود الحالية. كما يمكن الاستفادة من نتائج العلوم السلوكية للتقليل من النتائج السلبية وتعزيز دقة اتخاذ القرار. إن دمج الرؤى السلوكية في السياسة العامة يمكن أن يسرع من فعالية السياسات على المستوى المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد صانعي السياسات في تحسين دقة قراراتهم على المستوى العام.

وبعد هذا العرض، قدم السيد الحسن المتحدث التالي وهو السيد عادل حمايزية، زميل زائر، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة هارفارد، والمدير العام لشركة Highbridge Advisory. إستهل السيد حمايزية العرض مُشيداً بالإسكوا لإطلاقها حواراً على مستوى المنطقة حول الرؤى السلوكية، ومشيراً الى أهمية تجنب التقليد المستنسخ للأساليب الغربية في هذا المجال. وأظهر أهمية الرؤى السلوكية في تغيير طريقة تفكير الناس في الأُمور الاقتصادية. وأعطى مثالاً على ذلك مرتبط بعمله السابق كاستشاري ضمن فريق في المملكة العربية السعودية لتنفيذ إصلاحات تسعير الطاقة. وبعد شرح اقتصادي شامل حول أهمية إجراء إصلاحات في تسعير الطاقة في المملكة آنذاك والآثار السلبية للدعم الشامل الذي يؤدي إلى انخفاض كبير في أسعار الطاقة، والذي يستفيد منه في الغالب الأغنياء بدلاً من الفقراء، والمقيمين بدلاً من المواطنين، تطرق إلى أهمية توعية الناس بهذه القضية حيث أن مفهوم الدعم كان غائبا عن ذهنية الكثير من الناس هناك. حدث هذا التحول في العقلية من خلال التدخلات السلوكية للتواصل مع الناس.

وأكد أن دور التواصل كان مركزيا، كما كانوا يؤثرون على الناس من خلال الشخصيات العامة والشيوخ والكوميديين وغيرهم من المؤثرين. أدى استخدام الرؤى السلوكية إلى التنفيذ الناجح للإصلاحات وتسبب في تحول في العقلية مما أدى إلى العمل على مفاهيم أخرى نحو رؤية 2030، مثل تغير المناخ.

وبعد انتهاء العرض الثاني، قدم السيد الحسن السيدة نتالي خالد، وهي مسؤولة شؤون اقتصادية، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك وتعزيز التخطيط والتنمية الوطنية، الإسكوا. وقد تحدثت السيدة خالد بدورها عن إدخال الرؤى السلوكية في التخطيط الإستراتيجي الوطني. وأشارت الى أنه بالاضافة الى استهداف المستهلكين والمواطنين، يمكن استخدام العلوم السلوكية أيضاً لتحسين اتخاذ القرار لدى واضعي السياسات في وقت مبكر، أي في مراحل صنع السياسات، وقبل الوصول إلى مستويات التنفيذ بوقت بعيد. ثم تطرقت السيدة خالد الى دليل الرؤى السلوكية والتخطيط الاستراتيجي الذي أصدرته الإسكوا بالتعاون مع Nudge Lebanon ،وهو بمثابة دليل لأصحاب المصلحة المشاركين في التخطيط الوطني لتطبيق ودمج الرؤى السلوكية في تشخيص مشاكل السياسات. وشرحت السيدة خالد الخطوات السبع المفصلة في الدليل والتي تشكل الخطوات العملية للتخطيط الاستراتيجي. وفي كل خطوة، ذكرت المزالق والتحيزات السلوكية التي يمكن أن يقع فيها واضعي السياسات، والتدخلات المقابلة أو الأدوات لمواجهة هذه التحيزات. كما أعطت نماذج حالة عن كل مرحلة من المراحل السبع. وختمت السيدة خالد مداخلتها بالتشديد على أهمية أن تكون الرؤى السلوكية بمثابة جزء طبيعي ومتكامل من عملية صنع القرار، بدلا من أن ينظر إليها على أنها شيء منفصل.

ومن ثم قدمت دولة الكويت عرضاً عن أهمية عملية الوكز في إعداد السياسات العامة، قامت بتقديمه السيدة حوراء بهمن، مركز الكويت للسياسات العامة، الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. بدأت السيدة بهمن العرض بالتعريف عن مركز الكويت لتقييم السياسات بوصفه وحدة رؤى سلوكية تم تطويرها لتسهيل تطبيق الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة.كما أشارت الى أن هذا المركز يوفر آلية في اختبار السياسات بالمجالات الصعبة ذات الطابع السلوكي، كما يعمل على وضع جدول أعمال سياسة التجارب لعدة ركائز تتعلق برؤية الكويت2035. ولذلك فقد كان من أولويات المركز بناء السياسات على أسس علمية وبراهين فنية. وفي مُستهل الحديث، تطرقت الى عدة تجارب للتدخلات السلوكية في مركز الكويت للسياسات العامة. وقد كان من أبرز هذه التجارب المشروع الذي ينظر الى سوق العمل بالدولة ودراسة عزوف الشباب من العمل في القطاع الخاص. وقد أوضحت الدراسات والإحصائيات أن العزوف كان ناتجاً عن عدم معرفة السبل للوصول الى القطاع الخاص. ومن هنا، عمل المركز على بعض التجارب لتحفيز العاملين في القطاع العام للانتقال الى القطاع الخاص. اشارة السيدة بهمن إلى عدد من التجارب الاخرى، بما في ذلك إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني للموظفين في القطاع العام، حيث تضمنت بعض الرسائل نماذج لأشخاص نموذجيين وملخصًا لكيفية انتقالهم إلى القطاع الخاص. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها بالمقارنة مع نماذج أخرى مثل رسائل الإرشاد حول كيفية الحصول على وظائف في القطاع الخاص، حيث تبين أن الغالبية لم تقم بفتح بريدهم الإلكتروني للاطلاع على تلك الرسائل. وتمت ايضاً مجموعة من التجارب في تغيير السلوك لدى الخريجين في الجامعة الحكومية في الكويت. وختمت مداخلتها مشيرة الى عدة دروس يمكن استخلاصها وتحديات مثل نقص البيانات المتاحة التي تعيق إمكانية دراسة وتحليل أي تجربة، وحتى عند توفر البيانات فإنها غير مهيأة للاستفادة منها. وأشارت إلى أن المركز يعمل حاليًا على التغلب على هذه التحديات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من المحاضرات التي تغطي السلوك والذكاء الاصطناعي، مما يساعد في بناء شبكات متنوعة للاستفادة من مختلف الخبرات.

ثم قدم السيد مبارك الحمداني، مدير دائرة الاقتصاد السلوكي في وزارة الاقتصاد بسلطنة عمان، عرضاً تفصيلياً حول استراتيجية الدائرة للفترة من 2022 إلى 2025. تمحور العرض حول اختصاصات الدائرة، حيث تقوم بدعم السياسات والبرامج الاقتصادية وتنفيذ مشاريع الاقتصاد السلوكي المتعلقة برؤية عمان. كما تعمل على تعزيز الوعي وتأهيل الكفاءات في مجال الاقتصاد السلوكي من خلال البرامج التدريبية وورش العمل والمحاضرات. وتقوم بتقييم البرامج الاقتصادية لإمكانية تطبيق الاقتصاد السلوكي لتحسينها. وتقدم الاستشارات للجهات المختصة داخل وخارج الوزارة وتعمل على إعداد أوراق سياسات عامة تتعلق بتطبيقات

الاقتصاد السلوكي في مختلف المجالات. كما أشار الى أن النهج المستقبلي يركز على بناء القدرات التخصصية والتأثير على السياسات الكلية. وتهدف رؤية الدائرة إلى المساهمة في صنع سياسات متفاعلة مع تحولات المجتمع والسلوك في سلطنة عمان، كما تنخرط الدائرة في العديد من الشبكات الدولية لنشر الوعي وتعزيز التعاون. وتتضمن مشاريعها الحالية تطوير دبلوم في العلوم السلوكية ومبادرات تحفيزية للطلاب في مجال تغيير السلوك، هذا الدبلوم هو الأول كبرنامج أكاديمي متكامل يطور مهارات المهتمين بالاقتصاد السلوكي ومتاح للجميع، مع شهادة معتمدة من وزارة التعليم العالي في السلطنة. واشار أن الدائرة تعمل حالياً على الأدلة المرتبطة بالاقتصاد السلوكي وهي ثلاث أدلة أساسية: الأول متعلق بتطبيقات الاقتصاد السلوكي لصنع السياسات العامة وهو موجه لصناع السياسات العامة، أما الدليل الثاني فهو مرتبط بتحفيز المشاركة المجتمعية، أما الثالث فهو موجه للمستهلك ويحتوي على أدوات تطبيقية مباشرة للفرد لتكييف السلوك الاستهلاكي لمواجهة حالة التضخم. وسلط الضوء أيضاً على الشراكة بين الدائرة وجامعة السلطان قابوس لبناء أول مختبر للاقتصاد السلوكي في سلطنة عمان لإجراء تجارب متعلقة بالتدخلات السلوكية، مشيراً إلى مبادرة تحدي تغير السلوك الموجهة إلى طلبات الجامعات والكليات في سلطنة عمان. كما أشار الى تجربة أخرى يتم التركيز عليها تتعلق بالانتخابات البرلمانية التي ستعقد في نهاية شهر أكتوبر، وتشمل العمل مع وزارة الداخلية منذ قرابة السنة لتحسين تجربة الانتخاب الذي سيحصل عبر التصويت الكتروني، مما يوفر فرصة مهمة لتحفيز المواطنين على المشاركة الانتخابية المواطنين من خلال رسائل للتوعيةعلى أهمية الانتخابات. و شدد أن الدائرة تركز على المشاريع الاستراتيجية الكبرى الموجودة لتخاطب السياسات الاقتصادية وتتماشى معها، وتتطلع لبناء أكبر قدر من المعارف والقدرات في الاقتصاد السلوكي. وختم السيد الحمداني بثلاث توصيات، الأولى تتعلق بأهمية إنشاء شبكات اتصال عربية لمشاركة المعرفة والخبرات المرتبطة بالاقتصاد السلوكي متمنياً على الإسكوا أن تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال. أما الجانب الثاني فهو تأسيس إطار أخلاقي لممارسة التدخلات السلوكية وآليات بناء القدرات ، فلا نستنسخ من الغرب دون مراعاة ما يناسب مجتمعاتنا. أما الجانب الثالث فهو اطلاق برامج أكاديمية متخصصة على المستوى المنطقة العربية، وأبدى رغبة سلطنة عُمان بالتعاون مع الاسكوا في بناء هذه البرامج والمقررات.

ثم فُتح باب النقاش وقد شكر العديد من الحاضرين الإسكوا على تنظيم هذا الاجتماع. وكان من بين الأسئلة ما اذا كان يُمكن استخدام الاقتصاد السلوكي على مستوى الاقتصاد الكلي وهل تأثيره جزئي ام كلي، كيف يمكن استخدام الاقتصاد السلوكي في عمليات التخطيط على المستوى الكلي؟

أجابت السيدة نتالي خالد وأكدت أن العلوم السلوكية تلعب دوراً في إسراع عملية تنفيذ السياسات لصناع القرار، ولذلك تدعو الإسكوا الى استخدام العلوم السلوكية في جميع مراحل التخطيط، مشيرة الى أن العلوم السلوكية يتم وضعها على مستوى الخطط التنفيذية ولكن أثرها سيكون على المستوى الأعلى، أي على الاقتصاد الكلي.

كما أكد السيد الحمداني على هذا الموضوع معطياً مثالاً حول سداد الضرائب في الوقت المخصص في المملكة المتحدة وكيف أن تغيير نمط الرسائل، قد غير من طريقة الدفع هناك، ما جعل الانعكاس على مستوى الاقتصاد الكلي.

كما أعطى أيضاً الخبير السيد تاج مثالاً حول كيف يستخدم البنك المركزي البريطاني الرؤى السلوكية من أجل تحديد الفائدة، وهنا أهمية الرؤى السلوكية في تحديد القرارات الاستراتيجية، مشدداً على دور الرؤى السلوكية كأدوات مكملة للأدوات التقليدية وليست بديلاً عنها. اما على مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن أن تكون إحدى الطرق الأكثر تأثيرًا هي استخدام الرؤى السلوكية لتحسين طرق اتخاذ القرارات. على سبيل المثال، إذا كنت ترغب في تقديم حوافز، يمكن التفكير في الكثير من الطرق لتقديم هذه الحوافز. مما يؤكد ان للطريقة التي تنظم بها الحوافز تأثيرًا كبيرًا على ردة فعل المجتمع إلى ذلك باعتباره خسارة أو مكسبًا.

ثم قدم الخبير السيد حمايزية سؤالاً لممثلة دولة الكويت إن كانوا قد واجهوا تحديات خلال عملهم في وحدة الرؤى السلوكية.

وأكدت السيدة بهمن بدورها أنهم بالفعل يواجهون بعض الصعوبات إذ إن التوجه لإدخال الرؤى السلوكية ما زال على المستوى الفردي، أي أن المساندة تأتي من أشخاص، فاذا انتقل أحدهم الى وظيفة أخرى، لا يهتم باقي الفريق بمتابعة العمل معهم، لذلك فان هدفهم يكمن في شرح عملهم للإدارة العليا.

فعلق السيد حمايزية على الموضوع مشيراً الى أن إحدى القضايا و التحديات السائدة في المنطقة هي محدودية توفر المهنيين والخبراء، مما يؤدي إلى وضع يساهم فيه الاستشاريون بخبراتهم، ولكن الاحتفاظ بالمعرفة غير كافٍ بمجرد مغادرتهم. ولمعالجة ذلك، هناك إمكانية لتنفيذ برامج التبادل في مختلف الجهات الحكومية وتعزيز التعلم من الأقران، مع التأكيد على أهمية هذا الجانب.

وشدد السيد تاج خلال مداخلته على أن الأعراف الاجتماعية تكون فعالة عندما تتماشى مع سلوكيات الأغلبية الحالية. على سبيل المثال، إذا سلطت إحدى الرسائل الضوء على انخفاض تمثيل الإناث في القوى العاملة، مثل 5%، فقد يؤدي ذلك إلى تثبيط المشاركة عن غير قصد، حيث يمكن تفسيرها على أنها تشير إلى أنه بما أن 95% لا يشاركون، فليست هناك حاجة للانضمام. وشدد على ضرورة أن يتضمن العلم السلوكي التجارب والاختبار الشامل.

ثم سألت مندوبة عُمان لماذا تختلف النتائج في تكرار بعض أنواع التدخلات التي تركز على الجانب الاجتماعي والتي يصل تأثيرها إلى نسبة 70%. وقد كررت في بعض البلدان نفس النتيجة العالية ولكن النتائج في عمان كانت مختلفة تمامًا. فسألت عن كيفية تطوير التدخل إذا لم يكن هناك أي بيانات وأسس.

فأجاب السيد تاج مشيراً الى أهمية عدم النسخ بل التشخيص. وأكد على ضرورة إجراء بحث أولي يظهر العوائق حتى نتمكن من تطوير الحلول. وليس من الضروري أن تكلف هذه العملية الكثير أو تستغرق وقتا طويلاً.

ووافق السيد حمايزية على هذه النظرية مشيراً الى أهمية تطوير مخزون من دراسات الحالة على الصعيد الإقليمي. وأشار الى أهمية الدليل الذي أعدته الإسكوا حول الرؤى السلوكية من الناحية النظرية، لذا يجب أن تكون الخطوة التالية هي مشاركة الأمثلة على صعيد المنطقة وتحميل الأمثلة في أكبر قدر ممكن من التفاصيل.

أما السؤال الأخير فكان هل يمكن استخدام العلوم السلوكية في مراحل تقييم السياسات؟
اجابت السيدة ناتالي خالد حيث اشارة أن العلوم السلوكية يمكن أن تستخدم في أي مرحلة من مراحل وضع السياسات ومن ضمنها التقييم. في معظم المشاريع، تتدخل العلوم السلوكية للمساعدة في تحسين عمليات التقييم من خلال أخذ قرارات منطقية تركز على الاستفادة القصوى من هذه السياسات والمشاريع لإنجاحها.

الجلسة الثانية: مناقشة حول الطريق إلى الأمام

الخلاصة والتوصيات

قدمت السيدة ناتالي خالد العرض الأخير والذي تضمن التوصيات بناءً على نتائج استمارة تحديد توصيات الاجتماع التعريفي الإقليمي وملاحظات الخبراء والدول المشاركة. وقد جاءت أبرز نتائج التوصيات على النحو التالي:

- إنشاء شبكة إقليمية عربية بين الفرق/الوحدات السلوكية لتسهيل تبادل الرؤى وأفضل الممارسات في تطبيق الرؤى السلوكية في السياسة العامة.

- عقد ندوات وورش عمل واجتماعات إضافية على المستوى الإقليمي من أجل تبادل الخبرات وبناء القدرات في مجال الرؤى السلوكية.
- تقديم خدمات استشارية فنية من الإسكوا لتعزيز تكامل الرؤى السلوكية في مختلف مجالات السياسات.
- العمل على إنتاج مواد معرفية تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بتطبيق الرؤى السلوكية في الدول العربية.
- العمل لتسليط الضوء على أهمية الرؤى السلوكية وتعزيز الوعي بعمليات الترغيب والتوجيه السلوكي، نظرًا للتأثير الكبير الذي يمكن أن يكون لهما في تنفيذ السياسات العامة.
- دعم الإسكوا للدول الراغبة في إنشاء وحدات سلوكية في بلادها وذلك أيضاً بمشاركة الدول العربية الأُخرى.
- إطلاق برامج أكاديمية على المستوى العربي لتطوير الجانب المعرفي والمعلوماتي بالنسبة لهذه العلوم.
- تأسيس إطار أخلاقي للتدخلات السلوكية لمراعاة الاعتبارات الأخلاقية.
- توفير مجموعة من الموارد المتعلقة بالتدخلات السلوكية والأمثلة التي تم تطبيقها في الدول العربية لمشاركتها مع الدول الأخرى.
- العمل على دعم وتنفيذ برامج التبادل في مختلف الجهات الحكومية وتعزيز التعلم من الأقران في مجال العلوم السلوكية.